Munich Personal RePEc Archive

The Impact of External trade on Economic Growth and development in Palestine: 1995-2012

Abugamea, Gaber

Ministry of EducationHigher Education, Gaza, palestine

30 September 2016

Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/89745/
MPRA Paper No. 89745, posted 28 Oct 2018 16:32 UTC

اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي و التنمية في فلسطين: ١٩٩٥ –٢٠١٢

The Impact of External trade on Economic Growth and development in Palestine: 1995-2012

ملخص

تظهر تجربة التجارة الخارجية الفلسطينية خلال العقدين الماضين نموا مضطردا في الواردات خاصة في أعقاب فترات شهدت كبتا أو نقصا حادا فيها و ذلك في الوقت الذي بدأت فيه الصادرات بالنمو في السنوات الأخيرة. و هذه الدراسة تستقصي أثر النمو في مكوني التجارة الخارجية الواردات و الصادرات السلعية و الكلية على كل من النمو الاقتصادي و التنمية باستخدام التحليل القياسي الذي يربط بين الواردات و الصادرات و النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي تارة، و مؤشر التنمية ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي للفرد تارة اخرى، كما و تفحص طبيعة السببية بين كل من الواردات و الصادرات وكل من النمو الاقتصادي و مؤشر التنمية الدخل الفردي. بشكل رئيس تظهر الدراسة أثرا معنويا معتدلا للنمو في الواردات على النمو في النشاط الاقتصادي بينما لا يؤثر النمو في الصادرات معنويا على النشاط الاقتصاد و إن كان ايجابياً. كما و تظهر أثرا ايجابيا معنويا للواردات على الناتج المحلي الاجمالي للفرد. و باعتبار التجارة الخارجية الكلية المشتملة على التجارة الخدمية فإنه يظهر أداءاً أفضل للتجارة الخارجية في التأثير على النمو الاقتصادي، و كذلك تأثيرا اكبر على الناتج المحلي الاجمالي للفرد. و بشكل بارز يظهر فحص جرانجر للسببية وجود سببية في اتجاه واحد من الواردات الكلية على النمو الاقتصادي، و من الدخل الفردي على الواردات الكلية. و هذه الدراسة توصي بعدد من السياسات لتوجيه التجارة الخارجية بما يعزز و يخدم النمو في النشاط الاقتصادي و التنمية في فلسطين.

الكلمات المفتاحية: الواردات و الصادرات، النمو الاقتصادي و التنمية، طريقة المربعات الصغرى، فحص السببية

The Impact of External trade on Economic Growth and development in Palestine: 1995-2012

Abstract

The Palestinian external trade over the period experienced a steady growth in imports, especially in the wake of the periods of suppression or witnessed a severe shortage, meanwhile exports started to grow slowly in the last decade and in recent years in particular. This study investigates the effects of the two components of foreign trade imports and exports on economic growth, once for merchandise trade and another for all trade by using econometrics analysis connects imports and exports to economic activity represented by GDP as a proxy for economic growth once and on development proxy of GDP per capita another one .Also, it examines the nature of causality between both imports and exports and economic growth and gdp per capita as an indicator of development. Mainly, study concludes a significant moderate positive effect for imports growth on GDP, meanwhile exports growth not affecting GDP significantly even it has a positive effect. Considering total foreign trade including services we found a better performance of trade growth on economic growth. Distinctively, Granger Causality test shows a unidirectional causality from total imports on economic growth and from GDP per capita on total imports. This study recommends a number of policies which guide foreign trade so as to promote and serve the growth in economic activity and development in Palestine.

Keywords: Imports-Exports, Economic Growth-Development, OLS, Causality Test

١ ـ مقدمة

تساهم التجارة الخارجية مساهمة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة. والحالة الفلسطينية هي نموذج لإحدى اقتصاديات البلدان النامية. و قد تميزت الحالة الفلسطينية بتأثر التجارة الخارجية فيها على نحو كبير وبشكل سلبي بسياسات وإجراءات الاحتلال في ظل الظروف الراهنة، و لفترة جاوزت أربعة عقود.

يتميز الميزان التجاري والميزان التجاري السلعي في الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة بوجود عجز مستمر استمر لعدة عقود منذ العام ١٩٦٧م، وتزامن ذلك مع حالات ضغط عديدة على الواردات وتباطؤ ملحوظ في نمو الصادرات خلال فترات عديدة تأثرت بالإغلاق وظروف الحرب، انظر (Abugamea,2003) للفترة ١٩٦٨-١٩٩٨ و الجهاز الاحصائي الفلسطيني المركزي و سلطة النقد الفلسطينية للفترة ١٩٩٥-٢٠١٢. وبالرغم من ذلك فإن تجربة العقدين الأخير ين على نحو خاص تظهر نموًا مضطردا في الواردات السلعية و الواردات الكلية و يعزى ذلك لفرص أتيح فيها إدخال السلع من الخارج في ظل ظروف مختلفة. كما و لوحظ خلال العقد الماضي نمو في التجارة الخدمية الفلسطينية الخارجية ،و كذلك حدوث تحسن في أداء الصادرات السلعية الفلسطينية خاصة في السنوات الأخيرة.

والسؤال المطروح في هذا الصدد هو: هل هذا الاتجاه الديناميكي للواردات يؤثر إيجابيًا على النمو والتنمية الاقتصادية؟ ويرتبط به أيضا ما هو الأثر المتوقع للصادرات على هذا النمو؟، و ذلك باعتبار كل من التجارة السلعية و الكلية.

وهذا الدراسة تحاول استقصاء أثر مكوني التجارة الخارجية الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة خلال الفترة ١٩٩٥ -٢٠١٢، و ذلك باعتبار

التجارة الخارجية السلعية تارة، و التجارة الخارجية الكلية تارة أخرى. وسترتب الدراسة على النحو الآتي: الفصل الثاني يعرض أدبيات الدراسة و ما تسهم به الدراسة. الفصل الثالث يعرض المنهجية و الفرضية و يعلق على بيانات الدراسة. و الفصل الرابع يعرض و صفيا العلاقة بين النمو في التجارة الخارجية الفلسطينية و النمو في كل من النشاط الاقتصادي و الدخل الفردي و الفصل الخامس يعرض نتائج التحليل القياسية. و الفصل السادس يعرض أهم النتائج و التوصيات.

٢-أدبيات الدراسة و ما تسهم به الدراسة

تشير أدبيات التنمية الاقتصادية إلى أن التجارة تلعب دورا مهما في الرواج الاقتصادي من خلال كل من النمو في نشاط التصدير و كذلك في الواردات. و قد ركزت ادبيات التنمية مبكرا على أهمية الصادرات في حث النمو الاقتصادي حيث استأثر هذا الموضوع حيزا كبيرا من المناقشة استمر لعدة عقود كما ظهر في دراسات عدة منها:

(Bhagwati, 1978; Balassa, 1978; Kruger, 1978; Feder 1982; Kruger, 1990; Vohra, 2001).

و قد تزامن ذلك مع احلال سياسة تشجيع الصادرات و زيادة الانفتاح في التجارة الخارجية بدلا من استراتيجية إحلال الواردات في السعي للنمو الاقتصادي. وهذا ما عرف بفرضية النمو الذي يقاد بالتصدير Export-Led Growth Hypothesis (ELG) . و الانفتاح التجاري الخارجي نحو العالم منذ الثمانينيات من القرن الماضي ازداد في العديد من البلدان النامية، و الذي اقترن بالتحول في السياسات التجارية نحو التحرر من القيود الحكومية و مزيد من حرية التجارة.

و مـع ذلـك فـإن العديـد مـن الدراسـات منـذ التسـعينيات مـن القـرن الماضـي ركـزت الاهتمـام حـول أثـر الـواردات علـى النمـو الاقتصـادي. و هـي ترجـع ذلـك لعوامـل عـدة و منهـا أهميـة الـواردات كقنـاة مهمـة لتـدفق المعرفـة و التكنولوجيـا إلـى الاقتصـاد المحلـي. كمـا أن التكنولوجيـات الجديـدة يمكـن أن تتضـمنها الـواردات مـن السـلع الوسـيطية مثـل الماكينـات و المعـدات. و كـذلك إنتاجيـة العامـل يمكـن أن تزيـد مـع اكتسـاب المعرفـة المتضـمنة فـي هـذه التكنولوجيـات. إضـافة لـذلك فإنـه عـاد مـن المـدرك و علـى نطـاق واسـع أن الـواردات تلعـب دوراً مركزيـا فـي البلـدان التـي تركـز البنـى الصـناعية فيهـا نحـو التصـدير. إضـافة لمـا تقـدم فـإذا مـا وجـد تـراكم مـن العملـة الأجنبيـة فـإن النمـو يمكـن حثـه مـن خـلال اسـتيراد سـلع و خـدمات عالية الجودة بدورها تعمل على توسيع المقدرات الإنتاجية، كما ظهر في دراسات عدة:

(Grossman and Helpman, 1991), (Thangavelu and Rajaguru, 2004), (Esfahani, 1991; Serletis, 1992; Riezman et. al, 1996; Liu et., al., 1997), (Baharumshah and Rashid, 1999)

و مـن الدراسـات التـي ناقشـت استقصـاء اثـر الصـادرات أو الصـادرات و/أو الـواردات علـى النمـو الاقتصادي خلال العقد الماضي:

دراسة (Subasat, 2002) استقصت الروابط العملية بين الصادرات و النمو مفترضة أن الأقطار الأكثر توجها نحو التصدير مثل الأقطار متوسطة الدخل تنمو على نحو أسرع مقارنة بالأقطار الأقل توجها نحو التصدير. كما و قد بينت أن تشجيع الصادرات لم يكن له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي بالنسبة للأقطار منخفضة أو مرتفعة الدخل.

دراسة (Amavilah, 2003) حددت أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي في ناميبيا خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٢. شرحت هذه الدراسة الأهمية العامة للصادرات لكنها لم تجد إشارة مميزة على تسريع النمو بسبب الصادرات.

دراسة (Lin, 2003) أشارت إلى أن ١٠ % من الزيادة في الصادرات سببت في ١ % زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الصين. و ذلك باعتماد طريقة مقترحة للتقدير تعتبر كل من المساهمات المباشرة و غير المباشرة.

دراسة (Shirazi and Manap, 2004) درست العلاقات في كل من المدى القصير و الطويل بين القيم الحقيقية لكل من الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي في باكستان بالاعتماد على التكامل المشترك و فحص جرا نجر للسببية للنموذج ذي المتغيرات المتعددة للفترة ١٩٦٠-٢٠٠٣. و قد أكدت الدراسة على الدور الرائد للصادرات على النمو في المديين القصير و الطويل و على الارتباط الايجابي بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

دراسة (Thurayia, 2004) درست العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في كل من السعودية و السودان. و تظهر النتائج أن معدل النمو في الصادرات الكلية في السعودية كان له دور فاعل في إحراز النمو الاقتصادي بينما له أثر ضعيف في السودان. و نتائج التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ تظهر أثرا موجبا للصادرات على النشاط الاقتصادي (GDP) في كل من المدى القصير و الطويل، الأمر الذي يؤكد صلاحية الفرضية القائلة بالدور الرائد للصادرات في النمو في كل من السعودية و السودان .

دراسة (Mah, 2005) درست العلاقة السببية في الزمن الطويل بين الصادرات و النمو الاقتصادي للصين و ذلك بمساعدة نموذج تصحيح الخطأ. و قد أشارت الدراسة إلى أن التوسع في الصادرات لم يكن كافيا لشرح نمط النمو الاقتصادي الحقيقي.

دراسة (Tang, 2006) درست العلاقة بين كل من الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي في الصين. و قد اشارت الدراسة إلى عدم وجود علاقة في الزمن الطويل بين الصادرات و الناتج المحلي الحقيقي و الواردات. و هذه الدراسة لا تظهر نوعا من السببية في المديين القصير و الطويل بين التوسع في الصادرات و النمو الاقتصادي في الصين بالاعتماد على فحص السببية، بينما النمو الاقتصادي كان مسببا للواردات في الزمن القصير.

دراسة (Jordaan and Eita, 2007) حللت السببية بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي لناميبيا للفترة ١٩٧٠ –٢٠٠٥ . و فحصت فرضية النمو الذي يقوده الصادرات من خلال جرا نجر للسببية و نماذج التكامل. و هي تفحص إذا ما كانت السببية في اتجاه واحد أو في اتجاهية بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي. النتائج تدل على أن الصادرات كانت جرا نجر مسببه للنمو (GDP) و للدخل الفردي أيضاً. و هي تقترح أن استراتيجية دعم الصادرات من خلال الحوافز المختلفة له أثر ايجابي على النمو.

دراسة (Ugur, 2008) حللت العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي في تركيا. و قد استخدمت الدراسة تحليل متجه الانحدار الذاتي في استقصاء هذه العلاقة. و في هذا الصدد أظهرت النتائج العملية لتحليلات دوال نبضات الاستجابة (IRF) و تجزئة التباين (VDCs) وجود علاقة في الاتجاهين بين النشاط الاقتصادي (GDP) و الواردات من السلع الاستثمارية و المواد الخام في حين وجدت علاقة في اتجاه و احد بين النشاط الاقتصادي و الواردات من السلع الاستهلاكية و الواردات من السلع الأخرى.

دراسة (Pazim, 2009) فحصت فرضية النمو الذي يقوده الصادرات في ثلاثة أقطار (اندونيسيا و ماليزيا و الفلبين)باستخدام تحليل بانل. و قد استنتجت إلى أنه لا يوجد علاقة معنوية بين النشاط الاقتصادي ممثلا بالدخل القومي و الصادرات لهذه الأقطار بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي ذي البعد الواحد. و في هذه الحالة فحص جذر الوحدة للتربيعة (بانل) يظهر أن مسار كل من (GDP) و الصادرات انه غير مستقر بينما فحص التكامل المشترك يشير إلى أنه لا يوجد علاقة تكامل بين الصادرات و النمو الاقتصادي لهذه الدول.

دراسة (Ullah et al, 2009) أعادت استقصاء فرضية النمو الذي يقوده الصادرات باستخدام التحليل القياسي للسلاسل الزمنية لباكستان خلال الفترة ١٩٧٠ –٢٠٠٨. و قد أظهرت نتائج الدراسة أن التوسع في الصادرات يقود إلى النمو الاقتصادي.

دراسة (Elbedydi, et al. 2010) استقصت العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة ١٩٨٠–٢٠٠٧. و قد أظهرت النتائج أنه يوجد علاقة سببية في الاتجاهين في الزمن الطويل بين كل من الصادرات و النمو الاقتصادي. و عليه فإن سياسة ترويج الصادرات تساهم في النمو الاقتصادي في ليبيا.

دراسة (Mishara, 2011) استقصت العلاقة الديناميكية بين الديناميكية بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة ١٩٧٠–٢٠٠٩. و باستخدام أدوات التحليل القياسي للسلاسل الزمنية التكامل المشترك و متجه تصحيح الخطأ أعطت الدراسة دليلاً على وجود علاقة في الزمن الطويل بين هذه المتغيرات و دليلاً على إهمال فرضية النمو الذي يقوده الصادرات في الحالة الهندية من خلال فحص جرا نجر للسببية المعتمد على تقدير متجه تصحيح الخطأ.

دراسة (Khan et. al, 2012) استخدمت فحوصات التكامل المشترك و جرا نجر للسببية في فحص العلاقة في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي و الصادرات و الواردات في باكستان للفترة الزمنية ١٩٧٢ –

٢٠٠٩ . تشير النتائج بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود مثل هذه العلاقة في الزمن الطويل بين هذه المتغيرات. كما و تظهر أن كلا من الصادرات و الواردات تعتبر مشكلات أساسية للنمو الاقتصادي في الحالة الباكستانية. و كذلك فأن النمو الاقتصادي له أثر مهم على كل من الصادرات و الواردات.

وبما يتعلق بالحالة الفلسطينية فإن عددا من الدراسات تطرق لأثر النمو في النشاط الاقتصادي على التجارة الخارجية أو ناقش العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي و التنمية.

دراسة **(أبو جامع، ٢٠٠٥)** قيمت أداء التجارة السلعية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٦٨-٢٠٠٠ بإتباع نموذج معين لعرض الصادرات يربط بين معدل التبادل التجاري الخارجي، الصادرات معبرا عنها بقيمة الواردات بالأسعار الجارية، , و النمو في النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الاجمالي و معدل التنافسية(معدل صرف العملة الحقيقي) و حجم الاستثمارات الكلية. استخدمت الدراسة طريقة ترابيع البيانات القياسية بإجراء التأثيرات الثابتة لا براز التفاوت في أداء التجارة الفلسطينية مقارنةً بعدد من البلدان المجاورة. و على نحو مميز تظهر الدراسة التأثر السلبي لمعدل التبادل التجاري الفلسطيني بالنمو في النشاط الاقتصادي. و هذا يعكس حقيقة الاستمرار في انخفاض الصادرات الفلسطينية أو تدنيها مقارنة بالزيادة في الواردات في ظل التكامل الاقتصادي الإجباري مع إسرائيل.

دراسة **(Abugamea, 2008)** وضعت الدراسة نماذج ملائمة لكل من الصادرات و الواردات للحالة الفلسطينية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٨، و ذلك من خلال تطبيق انحدار المعادلات غير المرتبطة ظاهريا. أشارت الدراسة إلى أنه من أهم سمات الاتحاد الجمركي الإجباري غير المتوازن بين الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة و إسرائيل أن الطلب المحلي(النشاط الاقتصادي) كان له أثر ايجابي معنوي على

الواردات من و الصادرات إلى إسرائيل في الوقت الذي لم يكن فيه للنمو في الطلب من العالم الخارجي و إسرائيل أثرا معنويا على الصادرات الفلسطينية.

دراسة **(UNCTAD, 2012)** أشارت وصفيا إلى أنه بالنظر للبيانات الإحصائية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٥ فإنه يلاحظ غياب علاقة نظامية بين التجارة الخارجية و النمو. و في الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي للفرد تسير بالانخفاض طوال الفترة و بمعدل نمو سنوي في المتوسط يصل إلى٢٥% فقط فإن معدل التبادل التجاري، و الذي حسب بمقارنة مجموع الصادرات و الواردات بالناتج المحلي الإجمالي، لم يكن مستقرا و لم يظهر اتجاها معينا، الأمر الذي يعكس أثر التشوهات المختلفة التي واجهت التجار الفلسطينية بسبب الاحتلال.

دراسة (Bsharat, 2014) استقصت هذه الدراسة أثر كل من الطلب المحلي ممثلا بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي و النمو في الناتج المحلي الإسرائيلي و عدد أيام الاغلاقات على أداء الصادرات خلال الفترة ٢٠٠-٢٠١٣ و باستخدام بيانات فصلية. استخدمت الدراسة منهجا قياسيا بإتباع نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) وكان ابرز النتائج العملية هو وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين هذه المتغيرات. إضافة لذلك فإنه من الملاحظ في الزمن القصير أن الصادرات تأثرت ايجابيا و معنويا بالنمو في الناتج المحلي الإسرائيلي و سلبيا بعدد أيام الإغلاق.

و في ضوء هذه الخلفية حيث تظهر الدراسات السابقة نتائج مختلفة يبرز في العديد منها الاثر الايجابي للصادرات على النمو الاقتصادي و يظهر في عدد ملحوظ منها نوعا من السببية بين الصادرات و/ او الواردات و النمو فان هذه الدراسة تجد دافعا في محاولة فحص اثر التجارة الخارجية على كل من النمو و التنمية و كذلك استقصاء العلاقة السببية بين التجارة الخارجية الفلسطينية و النمو الاقتصادي و التنمية مستخدمة التحليل

القياسي المتاح و باعتبار فترة زمنية معتبرة حوالي عقدين من الزمن. و هذه الفترة تتميز عن سابقاتها في تاريخ التجارة الفلسطينية بوجود تأثير و لو لحد ما للسلطة الوطنية الفلسطينية في التأثير على حجم الواردات من العلم الخارجي (غير اسرائيل) حيث يصل حجم الواردات حوالي ٣٠ % من حجم الواردات الكلية، و كذلك في التأثير لحدود اقل على الاستيراد من اسرائيل الذي يصل الى حوالي ٧٠ % من الواردات الكلية، وهي تختلف بشكل واضح عن الفترة ١٩٩٨ –١٩٩٣ التي شهدت تدفقا بحرية للبضائع بين اسرائيل و كل من الضفة الغربية و قطاع غزة. و هذه الدراسات تتميز عن الدراسات التي تناولت التجارة الخارجية الفلسطينية بمحاولتها قياس الاثر الكمي لكل من الواردات و الصادرات و الواردات على النمو و التنمية، و بالتطرق لأثر التجارة الخدمية، و بفحصها للسببية بين مكوني التجارة الخارجية و كل من مؤشري النمو و التنمية الناتج المحلي الاجمالي و الناتج المحلي الاجمالي للفرد. و قد وظفت الدراسة الطريقة القياسية الملائمة و بما يلائم حجم البيانات لمعالجة بيانات فترة تقارب العقدين لتحقيق هذا الهدف، و هي تسعى للوصول لنتائج جديدة تساعد في إرساء و توجيه عدد من السياسات تدفع بالتجارة الخارجية نحو مساهمة فاعلة في النمو الاقتصادي و التنمية.

3-منهجية الدراسة و الفرضية و بيانات الدراسة

يعرض هذا الجزء كل من المنهجية القياسية و فرضية الدراسة و يعلق على البيانات المستخدمة.

٣.١ منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة منهجا قياسيا لاستقصاء أثر كل من الصادرات و الواردات على النمو و التنمية الاقتصادية في الفترة ١٩٩٥–٢٠١٢ ، و لتقييم العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و التنمية و كل من مكوني التجارة الخارجية. و لهذا الغرض يستخدم النموذج الذي يربط بين النمو و التنمية

الاقتصـادية ممـثلاً بمؤشـري النـاتج المحلـي الإجمـالي و النـاتج المحلـي الاجمـالي للفـرد و الصـادرات و الواردات السلعية تارة و الصادرات و الواردات الكلية(السلعية و الخدمية) تارة أخرى.

و سيسـتخدم كـل مـن الاجـرائين طريقـة المربعـات الصـغرى و جـرا نجـر فـي حـالتي التجـارة السـلعية و الكلية لتقصي فرضيات الدراسة.

أولاً: طريقة المربعات الصغرى على الفرق في المتغيرات (OLS)

يستند هذا النموذج على التصور السائد في أدبيات التنمية حول الدور الرائد للصادرات في حث النمو، و كذلك لدور التجارة الخارجية ككل، و أيضا على دور الواردات في إحداث النمو و التنمية.

و ذلك كما ظهر في دراسات حديثة عديدة منها:

(Ugur, 2008; Ullah et al, 2009; Mishara, 2011 and Khan et al, 2012)

و يعبر عن هذا النموذج بالمعادلات الاتية:

$$GDP = f\ (EXP, IMP) \qquad (1)$$

حبث:

GDP الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي معبرا عنه بالأسعار الثابتة

IMP الواردات السلعية تارة و الواردات الكلية تارة أخرى بالأسعار الجارية

EXP الصادرات السلعية تارة و الصادرات الكلية تارة أخرى بالأسعار الجارية

$$GDPpc = f\ (EXP, IMP) \qquad (2)$$

GDPpc الناتج المحلي الاجمالي للفرد كمؤشر للتنمية الاقتصادية

و لاستقصاء أثر كل من الواردات و الصادرات السلعية / أو الكلية على النمو الاقتصادي و التنمية سيتم تقدير هذا النموذج قياسيا من خلال المعادلات:

$$gdp_t = \alpha_0 + \alpha_1 imp_t + \alpha_2 exp_t + \varepsilon_t \qquad (٣)$$

$$gdp_{pct} = \alpha_0 + \alpha_1 imp_t + \alpha_2 exp_t + \varepsilon_t \qquad (4)$$

و حيث تشير الصيغة المصغرة للحروف إلى الصيغة اللوغرتمية للمتغيرات المعنية، و α_s ترمز للمعلمات الانحدارية و ε_t مفردة الخطأ العشوائي.

و لتجنب الوقوع في الخطأ في تقدير المعادلات (3) و (4) بطريقة المربعات الصغرى (OLS) فقد استخدمت أدوات التحليل القياسي للسلاسل الزمنية في استقصاء مدى استقرار المتغيرات، الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الاجمالي للفرد و كل من الواردات والصادرات.

و قد استخدم فحص ديكي فولار الموسع (ADF) لفحص استقرار هذه المتغيرات (Dickey & Fuller, 1979).

و بالنظر لعدم استقرارها بوجه عام سواء في حالة التجارة السلعية أو التجارة الكلية كما يظهر في الملحق بجدول(١) نتائج فحص جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة، و كذلك بالفحص لسلوك هذه المتغيرات خلال الفترة ١٩٩٥– ٢٠١٢ فإننا نرى أنه من الممكن الإيفاء بالغرض من خلال تقدير المعادلات (3) و (4)في شكل الفرق الأول, و بدون الجزء الثابت كما تظهر في المعادلات الآتية:

$$\Delta gdp_t = \alpha_1 \Delta imp_t + \alpha_2 \Delta exp_t + \varepsilon_t \qquad (3)$$

$$\Delta gdp_{pct} = \alpha_1 \Delta imp_t + \alpha_2 \Delta exp_t + \varepsilon_t \qquad (٤)$$

حيث Δ الفرق الأول = المتغير في الفترة t – المتغير في الفترة t-1

و بإتباع التقدير للفرق يمكن الحصول على تقديرات للمعلمات أكثر موثوقية حيث يستخدم الانحدار لمتغيرات مستقرة، و كما سيظهر في نتائج التقدير لاحقا وكذلك يمكن ازالة اثر الارتباط الذاتي في السلسلة الزمنية,(Gujarati, 1996).

و بـرغم اشـارة فحـص جـذر الوحـدة الـى تكامـل متغيـرات الدراسـة مـن الدرجـة الاولـى فانـه يتعـذر اسـتخدام طريقـة جوهانسـون للتكامـل المشـترك المعروفـة فـي الاقتصـاد القياسـي و ذللـك لمحدوديـة عـدد مفـردات الدراسة(١٨) ، حيث يلزم ٣٠ مفردة لا جراء تحليل التكامل على الأقل، انظر كل من:

(Reinsel & Ahn, 1992) and (Cheung & Lai, 1993)

ثانياً: فحص جرا نجر للسببية

يستخدم إجراء فحص جرا نجر للسببية (Granger,1969 & Chow, 1987) لاستقصاء التأثير المتبـادل بـين مكـوني التجـارة الخارجيـة و مؤشـري النمـو الاقتصـادي و التنميـة. و سـتوظف هـذه النتيجـة فـي تحديـد سـمات السـببية بـين التجـارة الخارجيـة و النمـو و التنميـة، و فـي توكيـد نتيجـة (OLS) للفـرق بين المتغيرات.

و بموجـب فحـص جـرا نجـر فـإن أي مـن متغيـرات الدراسـة (GDP, GDPpc, IMP, EXP) يتأثر بالقيمة السابقة له إضافة للقيم السابقة للمتغيرات الأخرى.

و عليه سيتم فحص الفرضيات الآتية:

اولاً: بما يتعلق بالنمو الاقتصادي و التجارة الخارجية

النمـو الاقتصـادي لا يسـبب الصـادرات، الصـادرات لا تسـبب النمـو الاقتصـادي و الـواردات لا تسـبب الصـادرات، الصـادرات لا تسـبب الـواردات و الـواردات لا تسـبب النمـو الاقتصـادي، النمـو الاقتصـادي لا يسبب الواردات

تانياً: بما يتعلق بالتنمية الاقتصادية و التجارة الخارجية

الـدخل الفـردي لا يسـبب الصـادرات، الصـادرات لا تسـبب الـدخل الفـردي و الـواردات لا تسـبب الـدخل الفردي، الدحل الفردي لا يسبب الواردات

٢.٢ فرضيات الدراسة

تقيم هذه الدراسة الفرضية الرئيسة بأن للتجارة الخارجية السلعية / الكلية أثرا على النمو الاقتصادي والتنمية و كذلك الفرضيات بوجود السببية بين الواردات و الصادرات و النمو الاقتصادي و التنمية و في الاتجاهين .

و حيث يتوقع أن يكون هذا الأثر متواضعا في ظل الظروف التي عايشتها التجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي في ظل التقلبات السياسية و القيود التي يفرضها الاحتلال، و التي استمرت لعدة عقود.

٢.٣ بيانات الدراسة

تستخدم الدراسة بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية من عدة مصادر و ذلك لخدمة أهداف الدراسة. استخدمت بيانات سلسلة زمنية تغطي الفترة من ١٩٩٥-٢٠١٢ المشمولة بالدراسة للمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الاجمالي للفرد بالأسعار الثابتة و الصادرات و الواردات السلعية بالأسعار الجارية و كذلك للتجارة الكلية مشتملة التجارة الخدمية و ذلك بالاستعانة ببيانات سلطة النقد الفلسطينية و الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني.

٤- التجارة الخارجية و مؤشرات النمو و التنمية الاقتصادي

يبرز هذا التحليل الوصفي سلوك التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة و العلاقة بين النمو في كل من الواردات و الصادرات الكلية و النمو في النشاط الاقتصاد كمؤشر للنمو و النمو في الدخل الفردي كمؤشر للتنمية.

٤.1- سلوك التجارة الخارجية

تظهر الإحصاءات الفلسطينية ارتفاعا في الواردات السلعية على نحو يفوق الصادرات طوال الفترة، الأمر الذي يعكس الحاجات الملحة لاقتصاديات الأراضي الفلسطينية تزامناً مع النمو السكاني. و قد أتيح للأراضي الفلسطينية فرصة للاستيراد من الخارج بحدود معينة حسب برتوكول باريس في أعقاب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. و قد بلغ حجم الواردات السلعية من العالم الخارجي غير إسرائيل حوالي ٣٠ % من إجمالي الواردات الفلسطينية مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي.

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى و تشديد مزيد من القيود على الأراضي الفلسطينية انخفض حجم الاستيراد على نحو واضح في سنوات الانتفاضة الأولى بعدها انطلقت الواردات في الزيادة و مع بعض التقلبات. كما و قد شهدت السنوات الأخيرة اندفاعا حادا في حجم الواردات السلعية.

و تزامنا مع الاندفاع الحاد نحو الاستيراد في الأراضي الفلسطينية شهدت السنوات من ١٩٩٥ –٢٠٠٦ و لحد كبير استقرارا في حجم الصادرات الفلسطينية، و هذا يعكس لحد كبير القدرات الإنتاجية المحدودة للأراضي الفلسطينية للتصدير من جهة و محدودية منافذ التصدير الخارجي وسط عدم الاستقرار السياسي من جهة أخرى. و برغم شدة الحصار على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٦ و قلة الصادرات منه فإن الصادرات الفلسطينية السلعية و التي مصدرها الضفة الغربية أخذت بالزيادة على نحو ملحوظ في السنوات الأخيرة.

و في ظل الفجوة الكبيرة بين الواردات و الصادرات فإن العجز في الميزان السلعي الفلسطيني ازداد على نحو جامح، و بذلك هو يعكس ضعفا واضحا في أداء الاقتصاد الفلسطيني.

و تزامنا مع التجارة السلعية فإن الميزان التجاري الخدمي يظهر تفوقا للواردات الخدمية مقارنة بالصادرات الخدمية و لكن بفجوة أقل منها في حالة الميزان التجاري. و مع أن معظم التجارة الخدمية الفلسطينية، و التي تتمثل في خدمات النقل و الاتصالات و التشييد و الحاسب الآلي و المعلومات و الاعمال الأخرى و الترفيهية، لا زالت مع

إسرائيل كشريك تجاري رئيس في ظل الأوضاع السياسية الراهنة إلا أن الاتجاه في زيادة الصادرات الخدمية يبرز أهمية هذا الجانب في تحسين أداء الاقتصاد المحلي و الذي يترتب عليه إحداث تحسن في أداء التجارة الفلسطينية ككل.

و شكل (١) يظهر سلوك كل من التجارة السلعية و الخدمية خلال فترة الدراسة مقارنة بشكل (٢) الذي يظهر سلوك التجارة الخارجية الكلية.

(ا): التجارة السلعية (مليون دولار أمريكي)

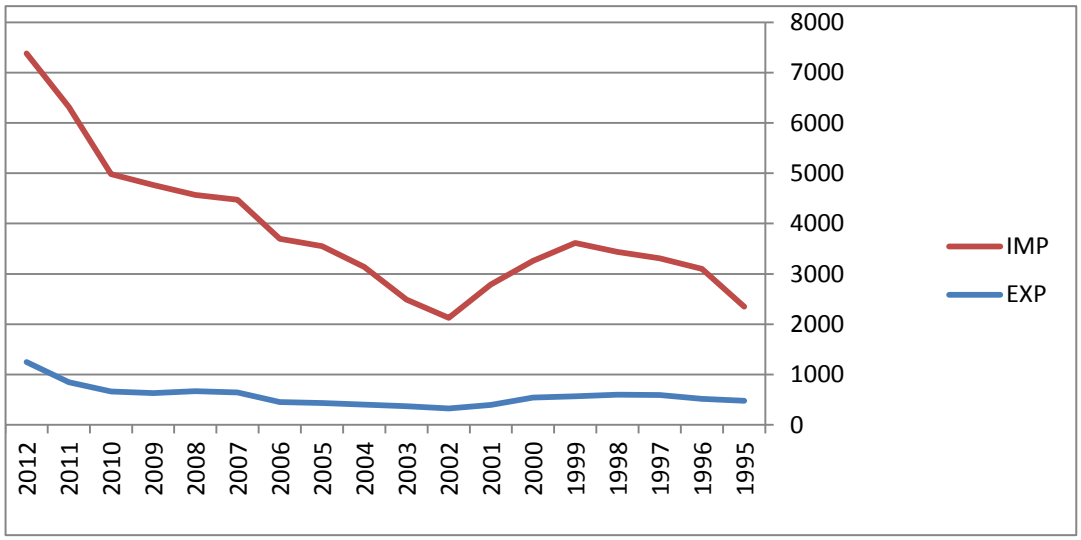

(ب): التجارة الخدمية (مليون دولار أمريكي)

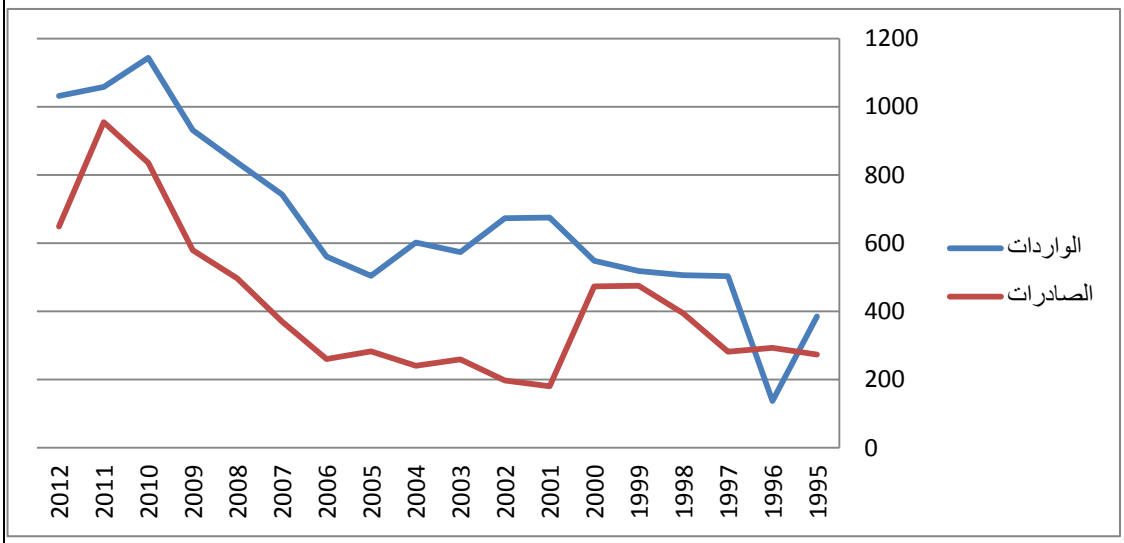

شكل(١): سلوك التجارة الخارجية الفلسطينية (السلعية و الخدمية) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢

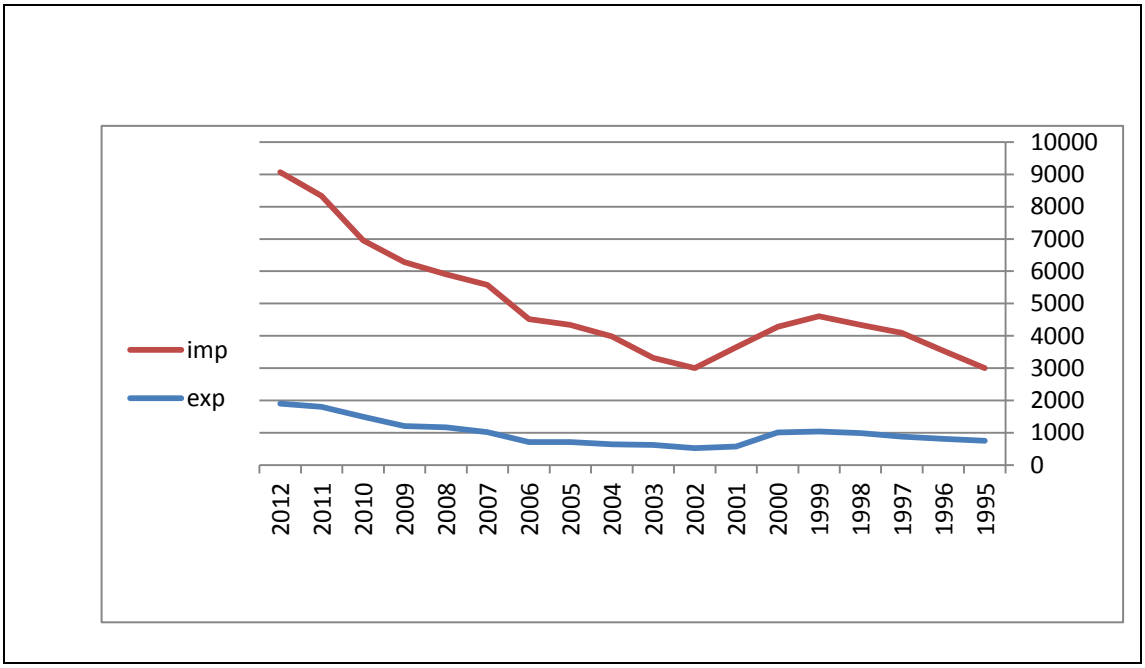

شكل(٢): سلوك التجارة الخارجية الفلسطينية الكلية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢

و بأخذ التجارة الخارجية السلعية و الخدمية مجتمعة فإنه يظهر أن الواردات تشهد اندفاعا كبيرا لفترة تجاوزت العقد في حين أن الصادرات الكلية شهدت نموا ملحوظا و بوتيرة أقل من الواردات خاصة في السنوات الأخيرة.

٤.٢ النمو في التجارة الخارجية و في النشاط الاقتصادي

مرت التجارة الخارجية الفلسطينية بمراحل تزامنت مع ظروف النمو المختلفة في النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة. و قد كانت هذه المراحل على النحو الآتي:

-السنوات ١٩٩٥ -١٩٩٩، و قد أظهر كل من الناتج المحلي الإجمالي و الواردات و الصادرات نموا موجبا و بمتوسط ٩.٢ %، ١٢.٣ %، ٨.٣ % لكل منها، و على التوالي. و قد حدث هذا في ظل ظروف سياسية اقتصادية أفضل بعد قيام السلطة الفلسطينية مع منتصف التسعينيات.

-السنوات ٢٠٠٠ -٢٠٠٢ ، و قد سجل فيها النمو في الناتج المحلي الإجمالي و الواردات و الصادرات نموا سلبيا ١٠ % ، ١١ % ، ١٨ .٣ % في المتوسط و على التوالي لكل منها. و قد حدث هذا في السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى و ما رافقها من ظروف صعبة مرت بها الأراضي الفلسطينية.

–العام ٢٠٠٣ ، و مع بعض التعافي عقب السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى. و قد سجل هذا العام نموا ايجابيا في الناتج المحلي الإجمالي و الواردات و الصادرات و بما يصل إلى ٣. ١١ %، ٧. ١٣ %، ١١ % لكل منها و على التوالي.

–العام ٢٠٠٦، و قد شهد هذا العام نموا سلبيا في كل من الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات بما يصل إلى ٥%، ٩% لكل منها تزامن مع الحصار الدولي خاصة على قطاع غزة. و مع ذلك فقد زادت الواردات بحوالي ٥%.

– السنوات ٢٠٠٧ –٢٠١٢، و قد شهدت نموا ايجابيا في كل من الناتج المحلي الإجمالي و الواردات و الصادرات بحوالي ٧.٧ %، ٣. ١١ %، .5 ١٨ % لكل منها و على التوالي. و يعزى النمو الكبير في الصادرات إلى الصادرات الخدمية خاصة في الضفة الغربية.

و شكل(٣) يظهر العلاقة بين النمو في كل من الواردات الكلية و النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي.

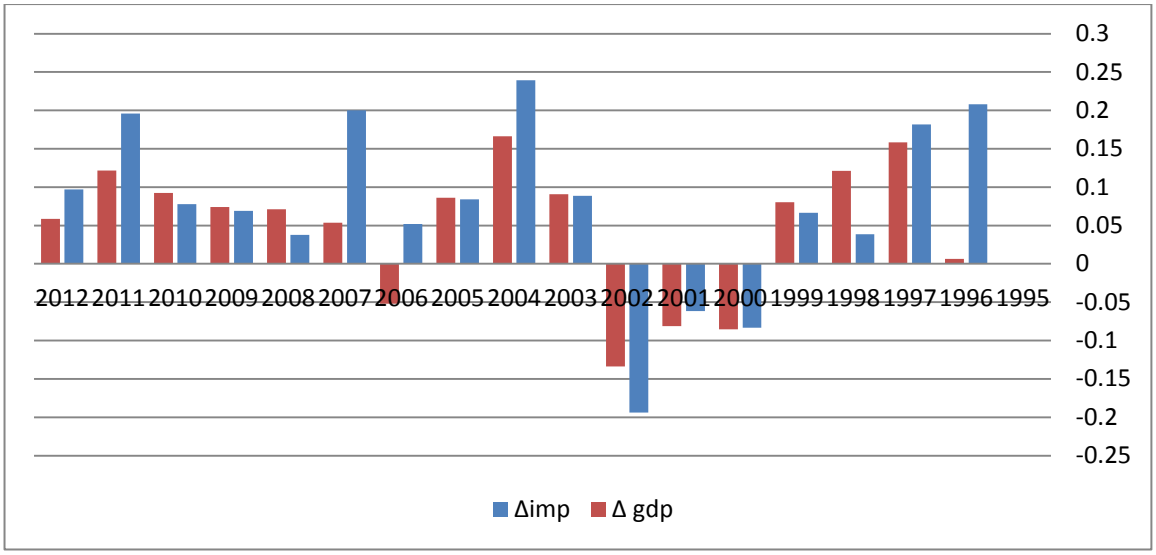

شكل(٣): العلاقة بين النمو في كل من الواردات الكلية و النشاط الاقتصادي

و شكل (٤) يظهر العلاقة بين النمو في الصادرات الكلية و النشاط الاقتصادي.

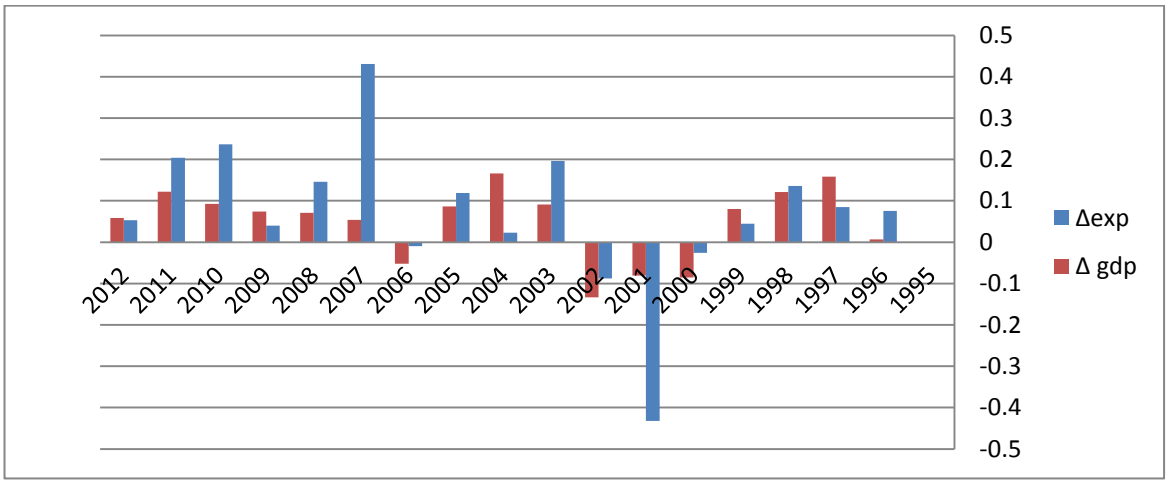

شكل(٤): العلاقة بين النمو في كل من الصادرات الكلية و النشاط الاقتصادي

و على نحو بارز تظهر الواردات تذبذبا في معدل نموها خاصة الانخفاض الحاد في بعض السنوات خاصة في أعقاب الاغلاقات عقب انتفاضة الأقصى و الارتفاع الحاد في سنوات أخرى في السنوات بعد ٢٠٠٦. و هذا

يعكس ما حدث من كبت للواردات في الحالة الأولى و الاندفاع نحو الواردات في الحالة الثانية. كما و تظهر الصادرات في معدل نموها تذبذبا أحد منه في حالة النشاط الاقتصادي سواء بالإيجاب أو السلب. كما و يظهر تحسنا في أداء الصادرات في السنوات الأخيرة، يعزى على نحو رئيس للتقدم في صادرات الضفة الغربية.

و في المجمل يلاحظ نموا أعلى للواردات مقارنة بالصادرات و بشكل يساير لحد ملحوظ النمو في النشاط الاقتصادي.

4.3 – النمو في التجارة الخارجية و النمو في الدخل الفردي

يعكس نمط النمو في الدخل الفردي نمطا شبيها لسلوك النمو في النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الاجمالي لذا فإنه خلال الفترات الزمنية في العقدين الماضيين سلك النمو في الدخل الفردي نمطا متذبذبا يعكس الظروف التي عايشتها اقتصاديات الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة.

و كل من شكل (٥) و شكل (٦) يظهران العلاقة بين النمو في الدخل الفردي و النمو في كل من الواردات الكلية و الصادرات الكلية على التوالي.

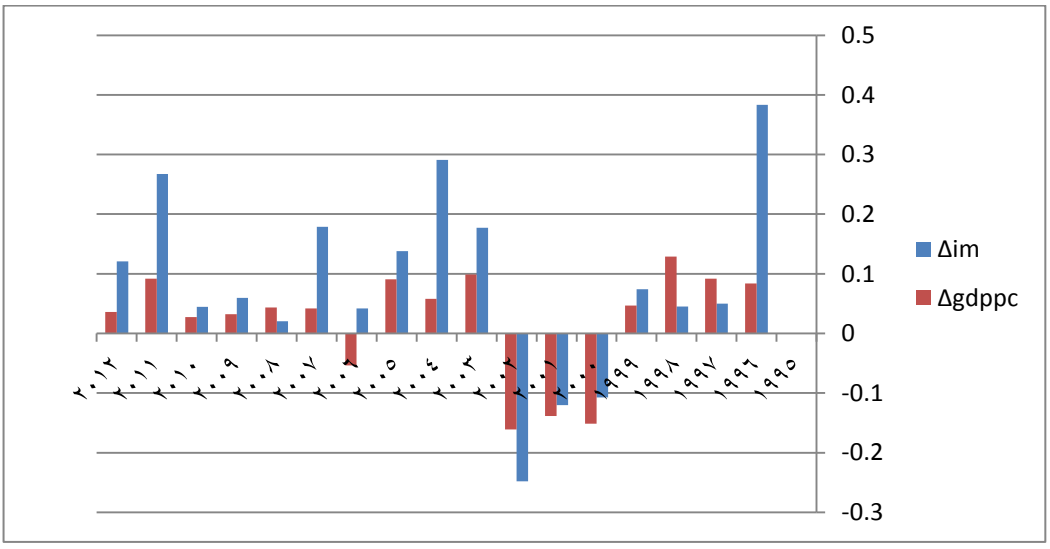

شكل (٥): العلاقة بين النمو في الواردات الكلية و في الدخل الفردي

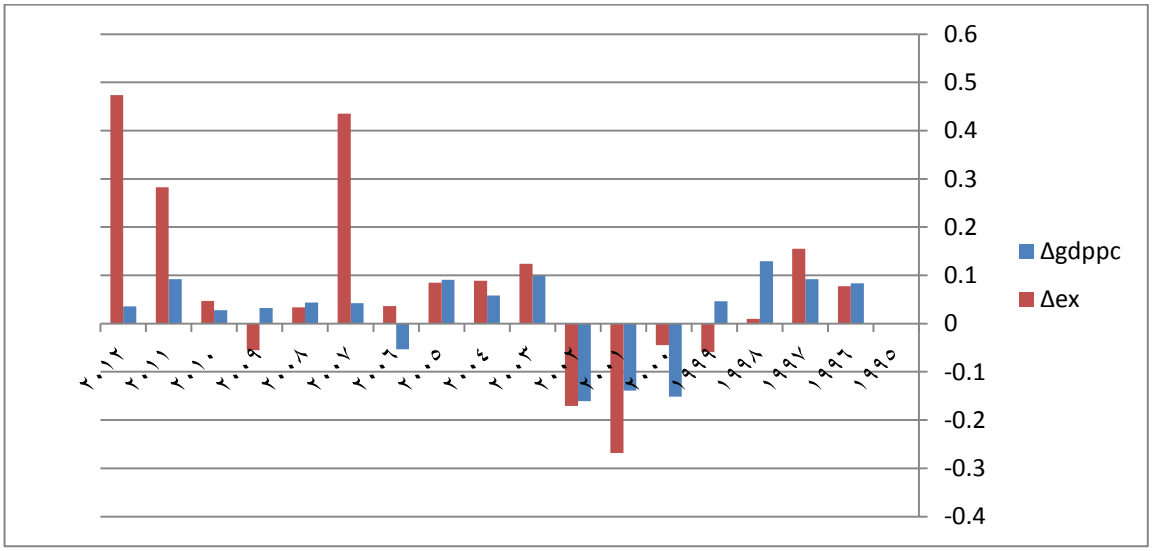

شكل(٦): العلاقة بين النمو في الصادرات الكلية و في الدخل الفردي

و منه يلاحظ أن الفترة ١٩٩٥–١٩٩٩ شهدت نموا ايجابيا في الدخل الفردي يصل إلى ٧% و ذلك مقارنة بمعدلات نمو ايجابية في الواردات و الصادرات الكلية ١٧.٧ % و ٧.٦ % في المتوسط لكل منها عل التوالي.

و يعكس هذا ظروفا سياسية اقتصادية أفضل بعد قيام السلطة الفلسطينية مع منتصف التسعينيات.

و في المقابل سجل الدخل الفردي للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ نموا سلبيا يصل الى ١٥ % و ذلك مقارنة مع النمو السلبي في كل من الواردات و الصادرات بما يصل الى ١٥ % و13.6 % في المتوسط لكل منها. و هذا ما حدث بالمثل للنشاط الاقتصادي ككل في أعقاب انتفاضة الاقصى و رافقها من ظروف صعبة قيدت التجارة الخارجية.

و في السنوات ٢٠٠٣ –٢٠٠٥ و التي شهدت قدرا من التعافي بعد اندلاع الانتفاضة في العام ٢٠٠٠ سجل الدخل الفردي نموا في المتوسط بصل الى ٨.٣ % . و في العام ٢٠٠٦ انخفض الدخل الفردي الى حوالي ٥.٣ % و هو العام الذي اشتدت فيه اثار الحصار الاقتصادي على الاراضي الفلسطينية. و يلاحظ هنا أن هذه الفترة ٢٠٠٣ –٢٠٠٥ شهدت نموا في الواردات يصل الى ٢٠ % في المتوسط مقارنة بنمو في الصادرات بحوالي ٨.٣ %.

و خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ سجل الدخل الفردي نموا في المتوسط بما يصل الى ٤ % فقط مقارنة بنمو يصل الى ٢٠ % في الواردات الكلية و نمو حوالي ٢٠.٣ % في الصادرات الكلية في المتوسط لكل منها. و قد لوحظ النمو على نحو بارز في السنتين الاخيرتين ٢٠١١ –٢٠١٢ حيث بلغ النمو في الواردات ٢٠ % مقارنة ب ٣٧.٨ % في الصادرات.

و عليه يلاحظ سير النمو في كل من مكوني التجارة الخارجية و النشاط الاقتصادي و مؤشر التنمية الدخل الفردي لحد كبير في نفس الاتجاه.

و السؤال ذي الاهمية في هذا الموضع ما هو حجم اثر النمو في التجارة الخارجية على كل من النمو في النشاط الاقتصادي و على التنمية و ما هو نمط السببية بينهما خاصة ،هل التجارة الخارجية تسبب في مزيد من النمو و التنمية؟. و هذا الفحص للأثر الكمي و للسببية سيتم تناوله في الجزء التالي.

٥–نتائج التحليل العملية

و تشمل نتائج تقدير الانحدار على الفرق في المتغيرات و جرا نجر للسببية بين المتغيرات.

أولاً: طريقة المربعات الصغرى (OLS)

و تشمل نتائج تقدير معادلات النمو و التنمية كما تظهر في المعادلات (٣) و (٤) لكل من:

١- أثر التجارة الخارجية السلعية و الكلية على النمو الاقتصادي

جدول (٣) يظهر نتائج تقدير معادلة النمو الاقتصادي و التي تربط بين النمو في كل من الواردات و الصادرات السلعية و الكلية و النمو في النشاط الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي.

تظهر نتائج تقدير معادلة الانحدار أثرا معنويا للنمو في الواردات السلعية على النمو في النشاط الاقتصادي و بالإشارة الموجبة، و ذلك برغم ضعف هذا الأثر حيث ان النمو في الواردات ب ١٠٠% تؤدي إلى حوالي ٤% في نمو النشاط الاقتصادي.

و في الاتجاه المقابل فإنه يظهر عدم معنوية النمو في الصادرات السلعية في التأثير على النمو في النشاط الاقتصادي برغم الأثر الايجابي و تشابه حجم أثر الصادرات في حدود حوالي ٣%. و تظهر القوة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة R^2 اهمية متوسطة لمكوني التجارة الخارجية في شرح التغيرات في معدل النمو الاقتصادي حيث ٤٩% من التغيرات في النمو تعزى للنمو في كل من الواردات و الصادرات السلعية في هذه الحالة.

جدول(٣): اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، ١٩٩٥ -٢٠١٢

المتغير التابع النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Dependent variable,ΔLGDP

المتغيرات المستقلة Explanatory Variables	نتائج تقدير معادلة الانحدار OLS estimation	
	التجارة السلعية	التجارة الكلية
ΔLIMP النمو في الواردات	0.03707 (0.0174) *(2.1269)	0.0712 (0.0176) * (4.0418)
ΔEXP النمو في الصادرات	0.0263 (0.0156) (1.6888)	0.01032 (0.0116) (0.8902)
مؤشرات التشخيص الإحصائي *Diagnostic Statistics*		
R^2 *معامل التحديد*	0.4949	0.5896
Adjusted R^2 *معامل التحديد المعدل*	0.4613	0.5622
Loglikelihod (LL) *دالة الاحتمال الاعظم*	٥٨.5407	60.2788
Dw *درين وستون*	1.5436	1.4109
Se *الخطأ المعياري للانحدار*	0.00824	0.0074
N.o.B *عدد المفردات*	1٧	17

Figures in parentheses denote to standard errors an T test values, respectively.
-* denotes statistically significant at 5 %
-These results computed using Eviews 7.1 software.

و عند إضافة التجارة الخدمية إلى التجارة السلعية فإن نتائج التقدير لا ثر التجارة الكلية بجدول (٣) تظهر تغيرا ملحوظا مقارنة باثر التجارة السلعية. و تظهر النتائج أثرا معنويا موجبا للواردات على النمو الاقتصادي . ويلاحظ أن زيادة ١٠٠ % في الواردات تؤدي إلى ٧ % في نمو النشاط

الاقتصادي مقارنة ب ٤% في حالة التجارة السلعية. كما و ظل أثر النمو في الصادرات في هذه الحالة غير معنوي من الناحية الاحصائية برغم اثره الايجابي المحدود في حدود ١%.

كما و قد تحسنت القوة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة (0.59) = R^2 حيث حوالي 59 % من التغيرات في النمو تعزى للنمو في التجارة الكلية. كما و أن قيمة دالة الاحتمال الاعظم الكبيرة المناظرة لقيمة فحص (أف) تدل على أهمية التجارة الخارجية في تفسير النمو.

و التغير في هذه النتائج مقارنة بأثر التجارة السلعية يوحي بأهمية التجارة الخدمية خاصة في العقد الأخير في تأثيرها على النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

٢-أثر التجارة الخارجية السلعية و الكلية على التنمية الاقتصادية من خلال الدخل الفردي

تظهر نتائج تقدير المعادلة (٤) في جدول (٤) أثر التجارة السلعية و التجارة الكلية على التنمية من خلال مؤشر الدخل الفردي.

و منه يظهر أثرا معنويا و ايجابيا ملحوظا للنمو في الواردات السلعية على النمو في الدخل الفردي. و في الوقت الذي تنمو فيه الواردات ب١٠٠ % فإن النمو في الدخل الفردي حوالي ٤٠ %. كما وتؤثر التجارة السلعية من خلال الصادرات على نحو ايجابي على النمو في الدخل الفردي في حدود ٧%، إلا أن هذا الاثير هامشي المعنوية كما يظهر فحص ت. و في هذه الحالة فإن قيمة = R^2 (0.62) تشير الى أن حوالي ٦٢ % من التغيرات في النمو في الدخل الفردي بعزى لمكوني التجارة الخارجية السلعية الواردات و الصادرات.

و بالانتقال الى نتائج اثر التجارة الكلية مشتملة للتجارة الخدمية على الدخل الفردي كمؤشر للتنمية فإنه يلاحظ بعض التغيرات. ازداد اتر الصادرات الكلية على نحو ملحوظ على الدخل الفردي في

حـدود ١٧ % ، كمـا و ازدادت القـوة التفسـيرية للنمـوذج مـن خـلال قيمـة (0.66) = R^2 و كـذلك معنوية النموذج من خلال دالة الاحتمال الأعظم.

جدول(4): اثر التجارة الخارجية على التنمية ، ١٩٩٥ -٢٠١٢

المتغير التابع: النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد

Dependent variable: ΔLGDPpc

المتغيرات المستقلة Explanatory Variables	نتائج تقدير معادلة الانحدار OLS estimation	
	التجارة السلعية	التجارة الكلية
ΔLIMP النمو في الواردات	0.4041 (0.1269) * (3.1820)	0.4042 (0.1346) * (3.0769)
ΔEXP النمو في الصادرات	0.0712 (0.1139) (0.6248)	0.1677 (0.0886) (1.8936)
مؤشرات التشخيص الإحصائي *Diagnostic Statistics*		
R^2 معامل التحديد	*0.6209*	*0.6616*
Adjusted R^2 معامل التحديد المعدل	*0.5955*	*0.6390*
Loglikelihod (LL) دالة الاحتمال الاعظم	*24.7508*	*25.7136*
Dw دربن وستون	*1.4545*	*1.7451*
Se الخطأ المعياري للانحدار	*0.06006*	*0.0568*
N.o.B عدد المفردات	*١٧*	*17*

-Figures in parentheses denote to standard errors an T test values, respectively.
-* denotes statistically significant at 5 %
-These results computed using Eviews 7.1 software.

و على نحو عام نتائج التحليل المتقدم تشير إلى الأتي:

-أهمية الواردات في التأثير على النمو في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يتفق مع ما ذكر من أدبيات سابقة في أهمية الواردات.

-الضعف الملحوظ لدور الصادرات السلعية في التأثير على النمو و هو على النقيض من فرضية (ELG) في الأدبيات، و ذلك بسبب الظروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية في ظل الاحتلال و القيود على التجارة.

-بروز دور الصادرات الخدمية خاصة في العقد الأخير و ما له من أثر ايجابي على النمو.

وفي هذا الصدد يشار إلى أن الأثر الايجابي للتجارة الخدمية على النمو الاقتصادي و التنمية في الحالة الفلسطينية يتفق مع دراسات عدة في أدبيات التنمية أشارت لأهمية تجارة الخدمات في السنوات الأخيرة على النمو في ظل الانفتاح العالمي و إزالة القيود أمام تجارة الخدمات، و كما ظهر في دراسة (Karam and Zaki, 2014) و التي أشارت لأهمية التجارة الخدمية على النمو الاقتصادي في بلدان شمال أفريقيا و البحر المتوسط.

ثانياً: نتائج فحص جرا نجر للسببية

عند إجراء فحص جرا نجر للسببية بين المتغيرات في حالة التجارة السلعية كما تظهر في جدول (5) فإنه يتضح فقط يوجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الواردات على الصادرات، و ذلك من خلال قيمة فحص أف (٣.58)، و في نفس الوقت لا يوجد علاقة سببية معنوية في الاتجاهين بين المتغيرات خاصة الواردات و النمو الاقتصادي و الصادرات و النمو الاقتصادي من الناحية الأخرى.

جدول(٥): نتائج فحص جرا نجر للسببية بين النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية

الفرضية الصفرية	التجارة الكلية(السلعية و الخدمية)		التجارة السلعية	
	Obs	F- Statistics	Obs.	F-Statistics
GDP does not Granger Cause Exports Exports does not Granger Cause GDP	١٦	0.80027 (0.4737) 2.48946 (0.1283)	١٦	2.38867 (٠. ١٣٧٦) ٠. ٥٣٨٣٦ (٠. ٥٩٨٣)
Imports does not Granger Cause Exports Exports does not Granger Cause Imports	16	2.50875 (0.1266) 2.75866 (0.1069)	16	3.57636* (0.0636) 1.48527 (0.2685)
Imports does not Granger Cause GDP GDP does not Granger Cause Imports	16	3.74189* (0.0576) 0.16886 (0.8468)	16	0.85033 (0.4535) 0.55540 (0.5891)

- تشير إلى معنوية إحصائية عند مستوى ٥ %

و من الناحية الأخرى عند إجراء فحص جرا نجر للسببية في حالة التجارة الكلية (السلعية و الخدمية) بين المتغيرات فإنه يظهر على نحو واضح وجود علاقة سببية واضحة من الواردات على النمو الاقتصادي. و برغم عدم معنوية السببية للمتغيرات الصادرات و النمو الاقتصادي و الواردات و الصادرات إلا أن تغيرا ملحوظا في قيمة فحص (أف) تظهر مقارنة بحالة التجارة السلعية. و عليه فأبرز ما يظهر من فحص جرا نجر للسببية هو وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الواردات إلى النمو في حالة التجارة الكلية و من الواردات للصادرات في حالة التجارة السلعية. و بذلك يظهر أهمية الواردات في التأثير على كل من الصادرات و النمو الاقتصادي.

جدول(٦): نتائج فحص جرا نجر للسببية بين التنمية الاقتصادية و التجارة الخارجية

الفرضية الصفرية	التجارة الكلية(السلعية و الخدمية)		التجارة السلعية	
	Obs	F- Statistics	Obs.	F-Statistics
GDPpc does not Granger Cause Exports Exports does not Granger Cause GDPpc	١٦	٢.2770 (0.1488) 1.7831 (0.2200)	١٦	0.4053 (٠. 6764) 1.9402 (0.1898)
Imports does not Granger Cause Exports Exports does not Granger Cause Imports	16	2.50875 (0.1266) 2.75866 (0.1069)	16	3.5764* (0.0636) 1.4853 (0.2685)
Imports does not Granger Cause GDPpc GDPpc does not Granger Cause Imports	16	0.4865 (0.6274) 3.2452 * (0.0780)	16	0.8239 (0.4640) 3.1986* (0.0804)

- تشير إلى معنوية إحصائية عند مستوى ٥ %

و عند اجراء فحص جرانجر للسببية بين المتغيرات باعتبار الدخل الفردي GDPpc كمؤشر للتنمية كما يظهر في جدول(٦) فإنه يلاحظ هذه المرة على نحو مميز وجود سببية في اتجاه واحد من الدخل الفردي الى الواردات في حالتي التجارة الكلية و السلعية، و هذا يعني أن النمو في الدخل الفردي يؤدي الى النمو في الواردات في حين أن النمو في الواردات لا يؤدي على نحو معنوي إلى النمو في الدخل الفردي.

و بالرجوع إلى النتائج في الجدولين (٥) و (٦) فإنه يلاحظ أهمية الواردات في التأثير على مؤشر النمو الاقتصادي و الى أهمية الدخل الفردي في التأثير على الواردات، و منه يمكن الخلوص لحد كبير إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الواردات الكلية و مؤشري النمو و التنمية الناتج المحلي الاجمالي و الناتج المحلي الاجمالي للفرد. و هذا يشير إلى أهمية توجيه الواردات بما يخدم النمو و التنمية في الحالة الفلسطينية.

و بأخذ نتائج كل من (OLS) القياسية و جرا نجر للسببية يظهر أهمية مميزة للواردات في الحالة الفلسطينية من حيث التأثير في النمو الاقتصادي و التنمية من خلال الدخل الفردي و كذلك مكون التجارة الخارجية الرئيس الأخر الصادرات.

٦-النتائج و التوصيات

تظهر تجربة التجارة الخارجية الفلسطينية خلال العقدين الماضين نموا مضطردا في الواردات خاصة في أعقاب فترات شهدت كبتا أو نقصا حادا فيها و ذلك في الوقت الذي بدأت فيه الصادرات بالنمو في السنوات الأخيرة. و هذه الدراسة تستقصي أثر النمو في مكوني التجارة الخارجية الواردات و

الصادرات السلعية و الكلية على النمو الاقتصادي والتنمية باستقصاء العلاقة و صفيا بين النمو في مكوني التجارة الخارجية الكلية و النمو في النشاط الاقتصادي و في الدخل الفردي كمؤشر للتنمية، و باستخدام التحليل القياسي الذي يربط بين الواردات و الصادرات و النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي تارة، وبين الواردات و الصادرات و الدخل الفردي تارة اخرى.

يظهر التحليل الوصفي نمطا للنمو في النشاط الاقتصادي و في الدخل الفردي يسير في نفس اتجاه النمو لمكوني التجارة الخارجية الكلية الواردات و الصادرات و مع التذبذب لكل منها، و مع معدلات نمو ادنى في الدخل الفردي.

و يظهر التحليل القياسي لأثر كل من الواردات و الصادرات على النمو الاقتصادي و على الدخل الفردي كمؤشر للتنمية الاقتصادية أهم النتائج الآتية:

-الأثر الايجابي الملحوظ للواردات على النمو الاقتصادي في حالتي التجارة السلعية و الكلية المشتملة على التجارة الخدمية. و هذا يعزز فرضية الواردات الموجهة للنمو في الحالة الفلسطينية.

-الأثر الايجابي الضعيف للصادرات على النمو في كل من التجارة السلعية و الكلية ينوه إلى الحاجة لتعزيز القدرات التصديرية في الحالة الفلسطينية.

-وجود العلاقة السببية بين الواردات و الصادرات في التجارة السلعية يشير إلى أهمية الواردات من المواد الخام و المكن و الوقود خاصة و أن أهم الصادرات هي من المصنوعات.

-وجود العلاقة السببية بين الواردات و النمو ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي في حالة التجارة الكلية و عدم وجودها في حالة التجارة السلعية يشير إلى أهمية الواردات و التجارة الخدمية في تحسين دور التجارة الخارجية في إحداث النمو الاقتصادي.

–وجـود العلاقـة السـببية بـين الـدخل الفـردي كمؤشـر للتنميـة و الـواردات فـي حـالتي الـواردات السـلعية و الكلية.

و فـي ضـوء هـذه النتـائج خاصـة الأثـر الايجـابي المعتـدل للـواردات علـى النمـو توصـي الدراسـة بتوجيـه الـواردات بالسياسـات التجاريـة الملائمـة بمـا يخـدم النمـو و التنميـة علـى نحـو أفضـل مـن خـلال: تقنـين الاسـتيراد المفـرط مـن السـلع الاسـتهلاكية، و بمـا يخـدم تعزيـز المنتجـات الفلسـطينية فـي السـوق الداخليـة ، و تسـهيل و تعزيـز الـواردات مـن المـواد الخـام و الوقـود و المكـن لخدمـة القـدرات الإنتاجيـة الفلسـطينية، و تعزيـز القـدرات الإنتاجيـة بالسياسـات الاقتصـادية و القطاعيـة الملائمـة، و ذلـك بـدفع قطـاع التصـدير إلـى وضـع ديناميكي أفضـل مقارنـة بالوضـع الـراهن ، و كـذلك بتعزيـز البنيـة التحتيـة و المؤسسـاتية بمـا يخدم التقدم في التجارة الخدمية خاصة الصادرات منها.

المراجع

1-Abugamea, G.H., (2003),"The Performance of Palestinian foreign Trade: From prolonged imposed Integration to The Israeli Economy to A Window Towards The Rest of The World (1968-1998, Published Thesis, Economic Department, Middle East Technical University ,Turkey.

2- Abugamea, G.H., (2008), " Palestinian Import-Export Trade Modeling for the Period 1968-1998, An Application of Seemingly Unrelated Regression Equations", Studies in Business and Economics-Qatar University journal,Vol.14 (2), pp.51-64.

3-Abugamea, G.H., (2005), "The Performance of Palestinian Foreign Trade Compared with Egypt, Jordan and Syria for the period 1968-1998", Islamic University of Gaza Journal-research Humanities, Vol.13 (2). pp.59-75.

4-Amavilah, Voxi Heinrich, (2003),"Exports and economic Growth in Namibia, 1968-1992", Economic Working Paper Series.

5-Bahsrumshah, A.Z., and Rashid, (1999), "Exports, Imports and Economic Growth in Malaysia: Empirical evidence Based on Multivariate Time Series", Asian Economic Journal, 13 (4), pp.389-406.
6-Balassa, B., (1978),"Exports and Economic Growth: Further Evidence", Journal of Development Economics, 5,pp.181-189.
7-Bhagwati, J., (1978),"Foreign Trade Regimes and Economic Development: Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes", Working Paper Series, NBER, New York.
8-Bsharat, M., (2014), "The Effects of Exogenous Factors on The Performance of External Sector in Palestine: A VECM Approach", Working Paper, PP. 1-20, Palestine Monetary Authority, Palestine.
9-Chow, P.C.Y., (1987),"Causality between Export Growth and Industrial Performance: Evidence from the NIC's, Journal of Development Economics, 26,pp.55-63.
10-Cheung Yin-Wong and Lai K. S, (1993), "Finite Sample Sizes of Johansen's likelihood ratio Tests FOR Cointegration" , Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 53,313-328.
11-Dickey, D.A and Fuller, W.A., (1979), "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root", Journal of American Statistical Association,74, 366, pp.427-431.
12-Economic and Social Monitor, Various issues, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah, Palestine.
13-Elbeydi, K. R. M., Hamuda, A. M., and Gazda, V., (2010),"The Relationship between Export and Economic Growth in Libya Arab Jamahiriya" Theoretical and Applied Economics, Volume XVII (2010), No. 1(542), pp.69-76.
14-Esfahani, H.S., (1991),"Exports, Imports and Economic Growth in Semi-Industrialised Countries, Journal of Development Economics, 35, pp.93-116.
15-Feder,G., (1982),"On Exports and Economic Growth", Journal of Development Economics,12,PP.59-73.
16-Granger, C.W.J., (1969),"Investigating Causal Relations by econometric Models: Cross Spectral Methods", Econometrica,37,pp.424-438.
17-Grossman, G.M., and E. Helpman, (1991), Innovation and Growth in The Global Economy, Cambridge: MIT Press.
18-Gujarati, D. N., (1996), Basic Econometrics, Mc-Graw-Hill, Inc.
19-Jordaan, A.C. and Eita, J.H., (2007), "Export and Economic Growth in Namibia: A Granger Causality Analysis", South African Journal of Economics,75,3,pp.540-547.
20-Kan, D.A., Umar, M.A., Zaman, N., Ahmed, E., and Shoukat, Y., (2012), "Exports, Imports and Economic Growth Nexus :Time Series Evidence from Pakistan", World Applied Science Journal, 18(2), pp.538-542.
21-Karam Fida, and Zaki, Chahir, (2014) "Trade Volume and Economic Growth in the MENA Region, Goods or Services?"Working paper 825, Economic research Forum (ERF), Egypt.
22-Krueger, A., (1978), "Foreign trade Regimes and Economic Development: Liberalization Attempts and Consequence" , Working Paper Series, NBER, New York.
٢3-Krueger, A., (1990), "Asian Trade and Growth Lessons", American Economic Association Papers and Proceedings,80,pp.108-12.
24-Lin, Yo-Long, (2003),"Exports, Terms of Trade, and Growth", Master Thesis, National Chengchi University.

25-Liu, X. H. Song, P., Romilly, (1997)," An Empirical Investigation of the Causal Relationship between Openness and Economic Growth in China", Applied economics, 29, pp. 1679-1686.
26-Mah ,J. S.,(2005),"Export Expansion, Economic Growth and Causality in China", Applied Economic Letters, 12,pp.105-107.
27-Mishra, P. K., (2011),"The Dynamics of Relationship between Exports and Economic Growth in India", International Journal of Economic sciences and Applied Research,4(2),pp.53-70.
28-Palestine Monetary Authority,(2012), Time Series Data Statistics, Ramallah, Palestine.
29-Pazim, K. H.,(2009),"Panel data Analysis of Export-Led Growth Hypothesis in BIMP-EAGA Countries" MPRA, Paper 13264.
30-Reinsel GC, and Ahn SK, (1992), " Vector Autoregressive Models with unit roots, and reduced Rank Structure Estimation Likelihood Ratio test, and Forecasting", Journal of Time Series Analysis, Vol.13, pp.353-375.
31-Riezman, G.R., C.R, Whiteman, P.m. Summers, (1996), "The engine of Growth or its Handmaiden? A Time series Assessment of Export-Led Growth, Empirical Economics, 12, pp.77-110.
32-Shirazi, N. S. and Manap, T.A.A., (2004),"Export-Led Growth Hypothesis: Further Econometric Evidence from Pakistan", Pakistan Development Review, 43, pp.563-581.
33-Subasat, T., (2002),"Does Export Promotion increase Economic Growth? Some Cross-Section Evidence", Development Policy Review, 20, 3, pp.333-349.
34-Statistical Abstract of Palestine, Various issues, PCBS, Ramallah, Palestine.
35-Tang, T. C., (2006),"New Evidence on Export Expansion, Economic Growth and Causality in China", Applied Economics Letters, 13, pp.801-803.
٣6-Thangavelu, S.M., and G. Rajaguru, (2004),"Is there An Export or Import Led Productivity Growth in Rapidly developing Asian Countries? A Multivariate VAR Analysis", Applied Economics, 36 (10), pp.1083-1094.
37-Thuraya, S., (2004), "The Relationship between Exports and Economic Growth Experience of Saudi Arabia and The Republic of Sudan", Economic Studies, The Scientific Series of the Saudi Economic Association, V6, A11.
38-Ullah, Zaman, Farooq and Javid., (2009), "Cointegration and Causality between exports and Economic Growth in Pakistan", European Journal of Social Sciences, 10, 2, pp.264-272.
39-United Nation Conference on Trade and Development (UNCTAD) , (2012), " The Palestinian Economy: Macroeconomic and Trade Policy Making under Occupation", United Nations, New York and Geneva, 2012.
40-Ugur, A., (2008), "Import and Economic Growth in Turkey: Evidence from Multivariate VAR Analysis", Journal of Economics and Business, Vol. X1-2008, No. 1 & No 2.

الملاحق

جدول (١): فحوصات ديكي فولار، جذر الوحدة للاستقرار

ADF unit root Tests Statistics for Annual Data (1995-2012)

1-حالة التجارة الخارجية السلعية

Variables	Log Level	
	Constant	Constant +Trend
gdp	1.4445	-2.2551
gdppc	-2.4955	-2.3737
imp	−0.3586	−1.2074
exp	-0.2679	-0.0554
	First Difference	
	Constant	Constant +Trend
gdp	-3.7894**	-4.6831**
gdppc	-3.6891	-4.3991
imp	-3.2215**	-3.4753*
exp	-1.8490	-2.35773*

**and* denote to the rejection unit root at 1% and 5 % or 10% significant level, respectively.

الإشارات لإهمال فرضية عدم الاستقرار

٢-حالة التجارة الخارجية الكلية

Variables	Log Level	
	Constant	Constant +Trend
gdp	1.4445	-2.2551
gdppc	-2.4955	-2.3737
imp	−0.0693	−1.0379
exp	-0.1598	-0.8661
	First Difference	
	Constant	Constant +Trend
gdp	-3.7894**	-4.6831**
gdppc	-3.6891	-4.3991
imp	-2.7802*	-2.8900*
exp	-2.9429*	-3.1386*

* and** denote to the rejection unit root at 5% and 10% significant level, respectively.

الإشارات لإهمال فرضية عدم الاستقرار

جدول(٢): الناتج المحلي الاجمالي و الواردات و الصادرات الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٥ -٢٠١٢

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الواردات السلعية	الصادرات السلعية	الواردات الخدمية	الصادرات الخدمية	الواردات الكلية(IMP)	الصادرات الكلية(EXP)
1995	3212.4	1870.9	477.7	384.8	273.3	2255.7	751
1996	3232.8	2588.1	514.7	137.1	293.1	2725.2	807.8
1997	3744.5	2717.2	594.5	503.1	281.5	3220.3	876
1998	4197.7	2839	600.4	505.8	394.4	3344.8	994.8
1999	4534.5	3048.7	564.7	518.3	474.7	3567	1039.4
2000	4146.7	2721.5	539.5	548.2	472.9	3269.7	1012.4
2001	3810.8	2394.2	394.8	674.8	180.1	3069	574.9
2002	3301.4	1800.5	327.4	673.3	196.9	2473.8	524.3
2003	3600.5	2119.9	368	573.3	259	2693.2	627
2004	4198.4	2736.5	400.7	601.3	240.4	3337.8	641.1
2005	4559.5	3114.7	434.7	503.7	282.4	3618.4	717.1
2006	4322.3	3245.4	450.4	560.3	259.9	3805.7	710.3
2007	4554.1	3824.7	646.5	742.6	369.5	4567.3	1016
2008	4878.3	3902.8	668.4	836.4	496.1	4739.2	1164.5
2009	5239.3	4135.7	631.3	931.1	579.3	5066.8	1210.6
2010	5724.5	4318.9	661.1	1142.8	835.7	5461.7	1496.8
2011	6421.4	5473.9	848	1058.2	954.6	6532.1	1802.6
2012	6797.3	6133.6	1249.6	1031.5	649	7165.1	1898.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٢

جدول (٣): معدلات النمو لكل من الناتج المحلي الاجمالي و الناتج المحلي الاجمالي للفرد و الواردات و الصادرات الكلية

السنوات	Δgdp النمو في الناتج المحلي الاجمالي مؤشر النمو الاقتصادي	Δgdppc النمو في الناتج المحلي الاجمالي للفرد مؤشر التنمية الاقتصادية	Δex النمو في الصادرات الكلية	Δim النمو في الواردات الكلية
1995				
1996	0.00635	0.083647	0.077454	0.383345
1997	0.158284	0.091921	0.155042	0.049882
1998	0.121031	0.128954	0.009924	0.044826
1999	0.080234	0.046493	-0.05946	0.073864
2000	-0.08552	-0.15153	-0.04463	-0.10732
2001	-0.081	-0.13863	-0.26821	-0.12026
2002	-0.13367	-0.16088	-0.17072	-0.24797

0.177395	0.124007	0.098707	0.090598	2003
0.290863	0.088859	0.057944	0.16606	2004
0.138206	0.084852	0.090865	0.086009	2005
0.041962	0.036117	-0.05354	-0.05202	2006
0.178499	0.435391	0.042073	0.053629	2007
0.02042	0.033875	0.043495	0.071189	2008
0.059675	-0.05551	0.032212	0.074001	2009
0.044297	0.047204	0.027404	0.092608	2010
0.267429	0.282711	0.092004	0.12174	2011
0.120517	0.473585	0.035831	0.214268	2012

- حسبت هذه المعدلات باستخدام بيانات جدول(٢)